تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا كتاب مجلس النواب العراقي ـ مكتب الرئيس ـ المرقم (٢٢٨٩) في ٢٠١١/٩/٢٤ والمتضمن مايأتي :

م / اسناد مقعد نيابي

اولاً : عند تكليف السيد (نوري كامل المالكي) بتشكيل الحكومة برئاسته استناداً لاحكام المادة (٧٦/الدستور) تم تقديمه اسماء اعضاء وزارته الى مجلس النواب لغرض التصويت على منحها الثقة وكان من بين اعضاء التشكيلة الوزارية النائب (علي عبدالله حمود الصجري) والفائز في الانتخابات عن محافظة صلاح الدين عن كيان (تيار الشعب) المنضوي ضمن كتلة ائتلاف وحدة العراق التي يرأسها السيد (جواد كاظم البولاني) حيث تم اسناد وزارة الدولة للشؤون الخارجية للنائب (علي الصجري) ضمن التشكيلة الوزارية والتي نالت الثقة بتصويت البرلمان .

ثانياً : بعد ان اصبح المقعد النيابي لمحافظة صلاح الدين شاغراً نتيجة تبوء السيد (علي الصجري) منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية وعلى اثر ذلك تم ترشيح السيد (جواد البولاني) للمقعد النيابي الشاغر من قبل كتلة ائتلاف وحدة العراق باعتبار ان الفائز بالمقعد النيابي هو السيد (علي الصجري) عن (تيار الشعب) وهو احدى الكيانات المنضوية ضمن ائتلاف وحدة العراق حينها تم ترشيح السيد (جواد البولاني) رئيس ائتلاف وحدة العراق لتبوء المقعد النيابي الشاغر بديلاً للسيد (علي الصجري) وقد ادى اليمين الدستورية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٦ واصبح السيد (جواد البولاني) نائباً في مجلس النواب منذ ذلك التاريخ .

ثالثاً: تم الاعتراض على عضوية السيد (جواد البولاني) من قبل عدد من مرشحي محافظة

المحكمة الاتحادية العليا ـ العراق ـ بغداد ـ حي الحارثية- موقع ساحة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥٠
البريد الإلكتروني

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail federalcourt_iraq@yhoo.com

صلاح الدين في انتخابات اعضاء مجلس النواب والمصادق عليهم من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهم كل من :

١ــ حمد حمود شكطي القيسي .

٢ــ عدنان ذياب غانم الجبوري .

٣ــ علي عبدالله حمود الصجري .

٤ــ فرحان خلف حسين عوض .

رابعاً: بادر قسم من المعترضين بالطعن بعضوية السيد (جواد البولاني) لدى المحكمة الاتحادية العليا بالدعاوى المرقمات (٤،٣،١/اتحادية/٢٠١١) وقد حسمت المحكمة تلك الدعاوى بالرد وذلك لان المعترضين بادروا الى تقديم الدعاوى قبل ان يبت مجلس النواب بصحة العضوية .

خامساً: بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ واثناء انعقاد جلسة مجلس النواب المرقمة (٣٩) تم البت في عضوية السيد (جواد البولاني) والتصويت على صحة عضويته باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب .

سادساً: بعد ان تم التصويت على صحة عضوية السيد (جواد البولاني) من قبل مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ بادر السادة (حمد حمود شكطي القيسي) و (فرحان خلف حسين) و (علي عبدالله حمود الصجري) باقامة الدعاوى لدى محكمتكم الموقرة والمرقمات (٢٥/اتحادية٢٠١١) و (٢٨/اتحادية/٢٠١١) و (٣٠/اتحادية/٢٠١١) وذلك للطعن بقرار مجلس النواب المتخذ في الجلسة (٣٩) بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ والمتضمن التصويت على صحة عضوية السيد (جواد البولاني) بثلثي اعضاله .

سابعاً : قامت محكمتكم الموقرة بتوحيد الدعاوى المنظورة (٢٥ و ٢٨ و ٣٠/اتحادية/٢٠١١) واصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ بعدم صحة قرار مجلس النواب بالمصادقة على ترشيح السيد (جواد البولاني) لمخالفته للقانون من دون اسناد المقعد النيابي الذي يشغله السيد (جواد البولاني) لاي من المدعين .

عليه ولما تقدم يرجى بيان الراي بصدد الاسئلة التالية : هل يتم اشغال المقعد النيابي المتنازع عليه من قبل احد المدعين في الدعوى المرقمة (٢٥ و٢٨ و ٣٠/اتحادية/٢٠١١)

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail federalcourt_iraq@yhoo.com

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي الحارثية- موقع ساحة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥
البريد الإلكتروني

والمحسومة من قبل محكمتكم الموقرة في ٢٠١١/٨/١٠ .

ام يتم اشغال المقعد النيابي من قبل مرشح الكيان الذي ينتمي اليه السيد (علي الصجري) ام الكيان السياسي الذي ينتمي اليه السيد جواد البولاني استناداً الى قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وتعويض المقاعد الشاغرة وفق قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ .

وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/ ١٠ / ٢٠١١ وتوصلت الى الآتي :

القـــرار

بعد التدقيق والمداولة ــ تود المحكمة الاتحادية العليا ان تشير بصدد الطلب المقدم الى وجوب تطبيق احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية من قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٧ وذلك باتباع ما ورد فيها بخصوص موضوع الطلب اعلاه ومن تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا لحالة مماثلة كان ذلك في الحكم الذي اصدرته في الدعوى المرقمة ٢٧/اتحادية/٢٠١١ ــ نرافق ــ نسخة من قرار الحكم الصادر فيها وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٨ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
أكرم طه محمد

العضو
حسين أبو التمن

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
عبود صالح التميمي

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي الحارثية- موقع ساحة بغداد
تلفون وفاكس ٥٤٣٣٤٥٥
البريد الإلكتروني

The federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel - 5433455
e-mail federalcourt_iraq@yhoo.com